وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بغرداية

معهد العلوم الاقتصادية, التجارية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي, الواقع ورهانات المستقبل

يومي 23 و24 فيفري 2011

عنوان المحور: التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية

عنوان المداخلة: تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية

الأستاذ عيسى دراجي.
أستاذ مساعد صنف أ.
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
المركز الجامعي خميس مليانة طريق ثنية الحد.
ولاية عين الدفلى - الجزائر-
الهاتف: 00213559295762
البريد الإلكترون aissa.derradji@yahoo.fr

الدكتور: منور اوسرير
أستاذ محاضر صنف أ
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
المركز الجامعي خميس مليانة طريق ثنية الحد.
ولاية عين الدفلى - الجزائر-
العنوان الالكتروني: ouserirmenouer@yahoo.fr
الهاتف المحمول: 0772181812

عنوان المداخلة: تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية

ملخص:

بالرغم من أن عقد التسعينات يعتبر الانطلاقة الدولية للمصارف الإسلامية فإنه يعد أيضا عقد التحديات الضخمة التي تواجه كافة المصارف في العالم، غير أن نوعية التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية تبدو أكثر صعوبة نظرا لطبيعة البيئة المصرفية التي تعمل فيها، والتي تبدو غير متجانسة مع القواعد التي أقيمت عليها المصارف الإسلامية

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية البيئة, المصرفية, المصارف

Bien que les années nonante, le lancement des banques islamiques internationales, il est également de tenir les énormes défis auxquels toutes les banques dans le monde, c'est que la qualité des défis auxquels font face les banques islamiques semblent être plus difficile en raison de la nature de l'environnement bancaire dans lequel ils opèrent, et qui semblent être homogène avec les règles établies par les banques islamiques

Mots clés: environnement bancaire islamique, les banques islamique, les banques

تمهيـــــــــــد:

بالرغم من أن عقد التسعينات يعتبر الانطلاقة الدولية للمصارف الإسلامية فإنه يعد أيضا عقد التحديات الضخمة التي تواجه كافة المصارف في العالم، غير أن نوعية التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية تبدو أكثر صعوبة نظرا لطبيعة البيئة المصرفية التي تعمل فيها، والتي تبدو غير متجانسة مع القواعد التي أقيمت عليها المصارف الإسلامية.

ناهيك عن الإنجازات المحققة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية إلا أن معظم المصارف الإسلامية تعاني من مشاكل كثيرة على المستوى الفني والشرعي للعاملين فيها، ومنها مشاكل تفاوت درجات الرقابة الشرعية والتباين الكبير أحيانا بين المواقف والآراء الفقهية للجان ومجالس الإفتاء للمصارف، الاختلاف أحيانا في لوائحها الداخلية والتنظيمية، والصادرة عن المصارف المركزية لبلدانها، مما لا يمكنها من تقديم النموذج المصرفي الذي يسهل محاكاته، يضاف إلى ذلك عدم توفر القدر الملائم من الرقابة والمساندة من المصارف المركزية.

كل هذه التحديات تتطلب التطوير اللازم، وتستدعي وقفة متدبرة من أجل إيضاح معالم المسار المستقبلي للمصارف الإسلامية في ظل المنافسة الشديدة من المصارف التقليدية العملاقة للمضي قدما في تطوير هذا المجال.

وعلى ضوء ما سبق تم تقسيم المداخلة على النحو التالي:

تمهيد:

أولا: التحديات الداخلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية

ثانيا: تحديات تحرير تجارة الخدمات المالية

ثالثا: تحديات مقررات لجنة بازل

رابعا: الفجوة التكنولوجية

خامسا: تحديات العمل في البورصة

سادسا: المنافسة مع المصارف التقليدية والعلاقة بالمصرف المركزي

الخلاصة

التحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية

بالرغم من الإنجازات العظيمة المتحققة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية إلا أن المصارف الإسلامية ومنذ إنشاءها واجهت تحديات كبيرة أثرت على أعمالها وأعاقت تقدمها حينا من الوقت مما كان له الأثر على نجاحها وإنجازاتها، ولقد عملت المصارف الإسلامية في الماضي على مواجهة التحديات التي أفرزتها المرحلة السابقة والتصدي لها من خلال التنسيق والعمل المشترك، وبفضل إخلاص القائمين عليها، ويبدو أن المستقبل القريب يحمل معه تحديات جديدة يفرضها التبدل والتغير الجذري في الصناعة المصرفية محلياً ودولياً استجابة لتحرر الأسواق وعولمتها وفيما يلي استعراض لأهم هذه التحديات.

اولا: التحديات الداخلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية

تواجه المصارف الإسلامية تحديات على المستوى الداخلي لعملها، تتمثل أساسا في تحديات الجوانب المؤسسية والتنظيمية، وتحديات الجوانب التشغيلية والتطويرية، وتحديات تعبئة الودائع وتوظيف الأموال، وهذا ما سنتطرق إليه بنوع من التفصيل في هذا المطلب.

1. تحديات الجوانب المؤسسية والتنظيمية

إن البناء كيان أو إطار مؤسسي سليم يعتبر أخطر تحدي يواجه العمل المصرفي الإسلامي والتمويل الإسلامي، فلكل نظام متطلباته المؤسسية، والمصارف الإسلامية لا تستطيع بمفردها رعاية جميع متطلباتها المؤسسية والتي يفترض أن توفر طرقا وسبلا بديلة لتلبية احتياجات التمويل المجازف والتمويل الاستهلاكي ورأس المال قصير المدى ورأس المال طويل المدى، وهناك حاجة إلى قيام العديد من المؤسسات أو الترتيبات التي تدعم بعضها البعض بمهام مختلفة يشمل ذلك أسواق الأوراق المالية وبنوك الاستثمار ومؤسسات الأسهم مثل صناديق الاستثمار وبرامج المعاشات وغيرها، ثم الحاجة إلى إقامة عدد من الترتيبات المؤسسية المساندة مثل المقرض وتسهيلات التأمين وإعادة التأمين والسوق المصرفية البينية وغيرها.

2. تحديات الجوانب التشغيلية والتطويرية

إن المؤسسات المالية الإسلامية بحاجة إلى محفظة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تتيح لها المرونة الكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية،

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي لإبتكار أدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية العلمية[1]

وتمثل إعادة الهندسة الناجعة في المصارف الإسلامية في ضرورة توقع احتياجات العملاء بشكل مستمر وتلبية هذه الاحتياجات بشكل متطور والتحول نحو زيادة القدرات والإمكانيات التنافسية، وإرساء المعايير المالية التي تكفل تطور وتقدم المصرف، وزيادة درجة ثقة واطمئنان المالكين وأيضا زيادة ثقة عملاء المصرف، مع التأكد على أهمية الحفاظ على توطيد العلاقات مع العملاء في المصرف وتنمية وتطوير المنتجات والخدمات على أساس إبتكاري وإبداعي وتوفير النمو التكنولوجي القوي والالتزام بالإطار الرقابي والمعايير المصرفية الدولية، خاصة وأن هناك نموا واضحا للصناعة المصرفية الإسلامية وتنمي الطلب العالمي على المنتجات المالية الإسلامية مع التأكيد على أهمية توسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المصرفية وتنويع قاعدة المخاطر وتقوية الإمكانيات التنافسية.[2]

3. التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية في تعبئة الودائع وتوظيف الأموال

في ظل العولمة والمنافسة المصرفية لابد من التحول نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة القادرة على جذب وإستقطاب وتعبئة المدخرات وعلى تقديم كافة الخدمات المصرفية للمتعاملين مع تنويع وتطوير صيغ وأدوات الخدمة المصرفية ومواكبة التطورات العالمية في الصناعة المصرفية وتقديم خدمات مصرفية شاملة، مع تمتعها برأس مال كبير يمكنها من المنافسة في السوق المصرفية.

وفي ظل العولمة لا تستطيع المصارف الإسلامية المنافسة إلا في ظل القوة المالية كبيرة الحجم، وفي هذا المجال تظل عمليات تصحيح الأوضاع المصرفية وعمليات الدمج المصرفي لتحقيق الحجم الأمثل للمصارف القادرة على المنافسة هي أنسب السياسات نحو زيادة رأس المال في المدى القصير.[3]

و يجب أن تعمل المصارف الإسلامية على جذب الودائع على أسس تنافسية ومن موارد جديدة حتى لا ينخفض معدل نمو ودائع المصارف الإسلامية، ولذلك آثار كبيرة على قدرة المصارف على تحقيق أرباح، فالإيداعات تمثل موردا هاما للاستثمارات حيث أثبتت بعض الدراسات أن ودائع المصارف الإسلامية تفوق رأي مال المالك 15 مرة.[4]

ثانيا: تحديات تحرير تجارة الخدمات المالية

تشير إحدى دراسات صندوق النقد الدولي F.M.I إلى أن العوامل الماكرو إقتصادية تلعب دورا أساسيا في التطور الديناميكي لالتزامات التحرر عبر الدول المختلفة، إلا أن العوامل السياسية والمؤسسية تضطلع بدور الضابط لمستوى التحرر الاقتصادي والمالي.

وتشير الأدبيات المتعلقة بتقييم آثار تجارة الخدمات المالية على المصارف المختلفة التقليدية والإسلامية إلى مجموعة من المحاور أهمها:[5]

1.الأثر على تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية

على الرغم من الربط الشائع بين تزايد نفاذ المصارف الأجنبية وخفض تكلفة التمويل والخدمات المصرفية، إلا أن التجربة المصرية تشير على العكس إلى ارتفاع المبالغ فيه في الفوائد، وفي تعريفة الخدمات المصرفية بالمصارف الأجنبية العاملة في مصر.

2.الأثر على حجم المعروض من الخدمات المصرفية ومستوى جودتها

أسفر تحرير تجارة الخدمات المصرفية لحد الآن عن إدخال المصارف الأجنبية لبعض الخدمات الجديدة في مجال التجزئة المصرفية ولا سيما القروض الشخصية والائتمان الاستهلاكي وخدمات تحويل الأموال فضلا عن بعض خدمات الصيرفة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنيت وأجهزة التليفون المحمول. وهناك حاجة إلى التوسع في خدمات التأجير التمويلي ودورها في تمويل الصناعات الصغيرة والتي تمثل حاليا 02% فقط من تمويل الاستثمار الثابت في مصر في المتوسط، مقابل 06% في تونس، و13% في أوربا الشرقية على سبيل المثال ولا يزال السوق المصري في حاجة لخدمات التوريق، وللآليات المتطورة لتمويل التجارة وعلى رأسها خدمات شراء وخصم الفواتير وإعادة الخصم التجاري، وقروض المشترين وغيرها من الآليات أن تلعب دورا هاما في تمويل الصادرات.

3.الأثر على تحسين المهارات والتطوير التكنولوجي

إن تواجد الأجنبية جنبا إلى جنب مع المصارف المحلية، قد يساهم بالفعل في تكوين كوادر مصرفية ذات خبرات مهنية عالية وتقنيات متطورة للعمل وتبسيط الإجراءات وإدارة المخاطر.

كما يساهم هذا التواجد في التعرف على تحفيز التطور التكنولوجي في نظم معلومات الإدارة وتزايد الاتجاه لهيمنة العملية المصرفية وتطوير شبكات الحسابات الإلكترونية والاتصالات التي تشكل البنية الأساسية لإمكانيات التوسع والمنافسة في مجال الخدمات المتطورة للتجزئة المصرفية.

4.الأثر على الأقاليم والمناطق المحرومة من الخدمات المصرفية

يصعب تصور أن يؤدي تزايد نفاذ المصارف الأجنبية إلى تحسين نصيب تلك المناطق من الخدمات المصرفية نتيجة لتلاكزها في المدن الكبرى.

وتتمثل أهم المخاطر التي يمكن أن تنجم عن تحرير تجارة الخدمات المالية في تهديد المركز النسبي للمصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء.

ولذلك حيث اقترن تزايد النفوذ للمصارف الأجنبية إلى أسواق دول العالم الثالث في عدد من الحالات بتراجع كبير في النصيب النسبي للمصارف المحلية من سوق النشاط المصرفي، وظهر ذلك بشكل أوضح في بعض دول أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية، حيث نجد أن رأس المال الأجنبي أصبح يتأثر بنحو 60% من حجم العمل المصرفي في المجر، ونحو 55% من ذلك النشاط في كل من بولندا والشيلي، و50% في كل من جمهورية التشيك والأرجنتين.[6]

ومن المؤكد أن تزايد نفاذ المصارف الأجنبية سيقترن بالعمل على الاستئثار تدريجيا بالعمليات عالية الربحية والشريحة العليا للعملاء، سواء تعلق الأمر بالأفراد أو قطاع الأعمال المحلي أو الشركات دولية النشاط، فما يعرف بظاهرة creme skimming وسيشكل أيضا تهديدا محتملا على مستوى المالية والمكانة الإعتبارية.

أما التهديد الأكثر خطورة فهو أن تضطر المصارف المحلية إلى الإكتفاء بالعمليات الأقل ربحية، وشريحة العملاء التي لا تتمتع بمستويات الجدارة المطلوبة في المصارف الأجنبية لتتحول بالتدريج إلى بنوك من الدرجة الثانية.

ومما لا شك فيه أن القدرة على مواجهة هذه التهديدات تمثل التحدي الرئيسي الآن أمام المصارف المحلية ولا سيما الإسلامية،[7] ولنا أن نتصور حدة الضغوط على ربحية المصارف الإسلامية ومراكزها المالية في ظل تحديات تحرير التعامل في الخدمات المصرفية.

ثالثا: تحديات مقررات لجنة بازل

يثور التساؤل الآن حول الرؤية المستقبلية لنجاح المؤسسات المصرفية الإسلامية في مواجهة هذا التحدي ومدى قدرتها على التكيف والملائمة مع هذه المعايير الجديدة لبازل II وانعكاساتها على الحكم المؤسسي في ظل التغيرات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية وتحرير تجارة الخدمات المالية والعمل في سوق مفتوح جنبا إلى جنب مع مؤسسات أجنبية ذات قدرات تنافسية عالية ومتطورة.

و في ظل هذه البيئة الآخذة في النمو وما يترتب على ذلك من مخاطر فعلى المؤسسات المالية الإسلامية أن تعمد إلى جعل ممارسات إدارة المخاطر في صلب استراتجياتها وتحديث وتطوير نماذج إدارة المخاطر لديها والعمل على تنويع وتوسيع قاعدة نشاطاتها وأعمالها، وأن يتم تهديد موقف الفقهاء من التورق المصرفي ومدى شرعيته خاصة وأن عمليات التوريق تعد أداة حيوية لتقليل المخاطر في سياق تطبيق المعايير المصرفية لبازل II.

ويشكل اتفاق بازل II فرصة وتحديا في آن واحد بالنسبة للصناعة الصرفية الإسلامية، ذلك أن التحديات التي يطرحها أكبر بكثير من الفرص التي يحققها.

وهذه المعايير ستوجد صعوبات وتحديات أمام المصارف الإسلامية وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

- تدني التصنيفات الائتمانية لمصارف الدول الإسلامية حيث تقع الغالبية العظمى من هذه الدول ذات المخاطر المرتفعة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية، كما تؤثر بشكل مباشر على حجم ونوع التسهيلات التي يمكن أن تمنحها المؤسسات الدولية للمصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية في الدول المتقدمة ذات التصنيف الأقل خطورة.[8]
- هذه المعايير لم تراعي الطبيعة الخاصة لهذه المؤسسات المالية الإسلامية مما يزيد أعباء أوزان المخاطر.

وخلاصة القول أن هذه المعايير لا تراعي خصوصية العمل المصرفي خصوصا وأن الصناعة المصرفية الإسلامية باتت تجد ذاتها سوقا إقليمية ودولية يتوسع نطاقها مع مرور الزمن في ظل نمو أعداد المؤسسات المالية الإسلامية، ودخول عدد من كبرى المؤسسات المصرفية العالمية إلى ميدان الصيرفة الإسلامية، وأيضا توسع حجم عمل المصارف الإسلامية رغم الهجمة العالمية الكبيرة عليها في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إن العمل المصرفي الإسلامي بات اليوم أحد ركائز الصناعة المصرفية العالمية.

رابعا: الفجوة التكنولوجية

تعتبر المصارف من أكثر المؤسسات استخداما لتكنولوجيا المعلومات، فقد استفادت هذه الأخيرة من التكنولوجيا في تطوير وتوسيع الخدمات التي تقدمها، وفي زيادة انتشار الخدمات المصرفية، وفي زيادة كفاءة العمل المصرفي وفي استحداث الكثير من الخدمات الجديدة.

كما ارتبطت فروع المصارف المختلفة مع بعضها البعض من خلال شبكات الحاسوب منذ عقود مضت، مما ساعد عملاء المصرف على الاستفادة من خدمات المصرف بغض النظر عن الفرع الذي يتعاملون معه.

كما زاد استخدام البطاقة الائتمانية من خلال أجهزة الصرف المختلفة، من المرونة المتاحة لعملاء المصارف، وقد ساعدت التكنولوجيا المصارف على إعادة هندسة عملياتها الإدارية وتنويع خدماتها المصرفية كتقديمها عبر الإنترنيت، وقد ظهرت الإحصائيات في منتصف 1999 بأن معدل تكلفة تقديم الخدمة المصرفية حوالي دولار أمريكي ويزيد هذا المعدل إذا تم تقديمها من خلال أجهزة الصرف الآلي والالكترونية لتصل إلى 25 سنتا.

وهذا ما لا يتوفر عليه المصارف الإسلامية خصوصا وأن التسارع في التغيرات والتعقد في الاحتياجات المالية والمصرفية للأفراد والمؤسسات لابد أن يتبعه تسارع في التطوير والتحديث في النظم والخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة.

فعلى سبيل المثال ووفقا لتقديرات "فاينيشال تايمر" قد وصل عدد مستخدمي شبكة المعلومات الدولية "الإنترنيت" بحلول عام 2005 إلى نحو ثلاثة ملايين شخص يشكلون 90% من القوة الشرائية في العالم.

وسيكون التعامل مع الانترنيت ليس فقط من خلال الحاسب الآلي الشخصي وإنما أيضا من خلال قنوات أخرى كالهاتف المحمول وغيره مما يجعل التطوير والتحديث وتنويع الخدمات والمنتجات المصرفية وإدخال التقنيات الحديثة إضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري لجهة التدريب وإعداد الكوادر المؤهلة علميا وعمليا للتعامل مع إحداث التقنيات العصرية أمرا مصيريا للمصارف الإسلامية لمواجهة المنافسة المتوقعة من المؤسسات المالية العالمية ذات الثقل المالي الكبير والتقدم التكنولوجي والتنوع الهائل في الخدمات وبالتالي إزالة الفجوة المالية يتم تخصيصها لتدريب العاملين في المصرف وأدوات العمل الواضحة وكذا محدودية الموارد التي تبعث الحيرة.[9]

المطلب الخامس: تحديات العمل في البورصة

تعتبر السواق المالية من أهم المؤشرات التقديم الاقتصادي في هذا الزمان، وقد أثرت الأحداث الأخيرة على هذه السواق، كما أن المسلمين تنبهوا إلى أهمية هذه الأسواق، فكان لهم معها شأن ومن بين الأحداث 11 سبتمبر، وخسر إثرها العديد من الأسواق مكاسبها المسجلة

منذ أول العام، فمثلا السوق السعودي الذي أرتفع 14.4% خلال الفترة من 01 يناير إلى 09 سبتمبر 2001 أنهى شهر نوفمبر على ارتفاع 4.5% فقط، أي بخسارة 10% خلال 11 أسبوع عقب الهجوم.

وهذا يعني قيام مؤسسة تكون مسؤولة على تطوير وتنظيم السوق المالي الدولية الإسلامية، من شأنها إيجاد جهة تكون مسؤولة على المصادقة على شرعية ونظامية الأدوات المالية الإسلامية أو ما يطلق عليه "الصكوك" حتى تكون مقبولة للتداول بين المؤسسات المالية والأفراد في البورصة العالمية بحيث يمكن بيعها في أسواق (طوكيو، لندن، نيويورك) وبما أنه في الوقت الحاضر توجد عدة جهات ومؤسسات إسلامية تصدر الصكوك مثل سندات الإجارة، سندات المرابحة، سندات المشاركة والمضاربة فإن هذه المؤسسة ستوجد تلك الجهات، ومن شأن هذه المؤسسة سد ثغرة كبيرة في سوق الإصدارات المالية ومعالجة السلبيات فيها أيضا من الواجب الحذر من التمادي في لعبة الأسواق المالية "البورصة" الربوية بحيث أصبح العالم في نظر المؤسسات العالمية الكبرى المنظمة لأسواق المال والأعمال (البورصة) لعبة كبيرة من ألعاب الكمبيوتر، فالذي عندهم هو الذي لا يضيع أمواله في عمليات إنتاج حقيقية، بل يعمل على مضاعفة أمواله من خلال المضاربة في سوق الأموال والأسهم والحصول على أرباح طائلة من خلال التغيرات في أسعار الأسهم والعملات وخلال فترات زمنية تقاس بالدقائق.

ويقدر الجزاء أنه في مقابل كل واحد دولار يستثمر في مجالات الإنتاج الحقيقية هناك 20 دولار يتم تداولها في عالم الأسهم، فالشركات المتعددة الجنسيات التي تستثمر أموالها في البلدان النامية هي الحقيقة تمتص المدخرات والأموال، وعلى سبيل لمثال فإن مصر وحدها تستثمر وحدها 100 مليار دولار في هذه الشركات.

تعبر توابع 11 من سبتمبر عام 2001م من أخطر ما تعرضت له المصارف الإسلامية منذ تأسيسها، حيث استغلت الصهيونية العالمية والنظام الربوي وحركة العداء ضد الإسلام والمسلمين الفرصة وقامت بمصادرة الأموال أو تجميد بعض الحسابات المصرفية استنادا إلى قوائم الإرهاب الأمريكية.

إلا أنه من الناحية الأخرى، فإن المصارف الإسلامية ربما تكون قد استفادت من أحداث 11 سبتمبر، حيث بدأ المودعون العرب في سحب ودائعهم من المصارف الأمريكية والأوربية وإعادتها إلى المصارف العربية والإسلامية[10].

وقد أثرت تداعيات هذه الأحداث على إضعاف القدرة على الإنفتاح على العالم الخارجي وتقييد حرية إنسياب المواطنين ورؤوس الأموال عبر الحدود، وتزايد مستوى المخاطر المرتبط بعدم الإستقرار السياسي في الكثير من دول العالم الإسلامي، وامتدت هذه التداعيات إلى المصارف التي وجدت نفسها أمام واقع جديد وهو الشعور الغربي المعادي للإسلام وإرتباط المؤسسات المالية الإسلامية بتمويل المنظمات الإرهابية وأنشطة غسيل الأموال وإنعكست هذه الآثار على نشاط الأسواق المالية العربية مما تسبب في إلحاق الضرر بالعديد من المصارف الإسلامية من خلال محافظها وصناديق استثماراتها الدولية والإقليمية.[11]

وبالعودة إلى أحداث سبتمبر 2001 فإن التقديرات تشير إلى أن ثلثي استثمارات العرب في الخارج والتي هي في حدود 1000 مليار دولار مستثمرة في الأسواق المالية للولايات المتحدة الأمريكية أو مودعة في بنوك أمريكية أو في فروع هذه المصارف، قد بدأت بالتحرك العائد نحو أصلها داخل البلاد العربية والإسلامية أي رب ضارة نافعة.

سادسا: المنافسة مع المصارف التقليدية والعلاقة بالمصرف المركزي

إن المصرف الإسلامي لا يمكنه أن ينشط بمعزل عن البيئة المصرفية المحلية والدولية خاصة تلك المصارف التي تتواجد في أنظمة مصرفية تعتمد على آلية الفائدة مما يدخلها في منافسة شديدة مع المصارف التقليدية، إضافة إلى أن المصارف المركزية تفرض أدوات رقابة تختلف عن مبادئ الأساسية التي تقوم عليها المصارف الإسلامية، وهذا ما يفرض على المصارف الإسلامية جملة من التحديات تتجلى في تزايد الإتجاه نحو عولمة المال والاقتصاد.

1. المنافسة مع المصارف التقليدية

أشرنا أن نشأة المصارف الإسلامية كانت استجابة لتصاعد المد الإسلامي في مجالات الحياة المختلفة وعلى رأسها المجال الاقتصادي، ونشير في إيجاز إلى المنطق النظري القائم عليه المصرف الإسلامي والذي يقوم على استبدال نظام الفائدة (باعتبارها فائدة ربوية) بنظام يشكل مجموعة من صيغ الاستثمار في الإسلام وهي المشاركة، والمضاربة، والمرابحة، ولكل ميزتها الخاصة بها.

ولاشك أن الواقع العلمي قد يسفر عن معوقات ومشكلات معينة تواجه المصارف الإسلامية للوصول إلى الصورة المثالية المشار إليها، كما أن تشابك العلاقة وصراع الأفكار والأدوات بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي وبصفة عامة التحديات التي تواجه المصرف الإسلامي في ظل نظام مصرفي مختلط هي الصراع واختلاف الرؤى القائم بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي خصوصا في مواجهة مشكلات الحديثة في عالمنا المعاصر وكإحصائيات نشير إلى خسائر القطاع المصرفي العربي حتى منتصف عام 2003 والتي تبلغ 150 مليار من الدولارات كما أن موجودات المصارف العربية ودائع، وأن منها 50% قروضا للقطاع الخاص، هل هنا أدت المصارف التقليدية دورها المنشود باعتمادها سعر الفائدة الوساطة المالية؟

فهذا الوضع المتدهور أثار السؤال عن دور سعر الفائدة كأداة اقتصادية في علاج مشكلات الركود الاقتصادي فقد اتفق الرأي بين جموع الاقتصاديين أن الاحتفاظ بمستوى أسعار الفائدة كما هي بل محاولة تخفيضها من أجل سياسة توسعية قائمة على الضخ والحقن النقدي المتزايد والذي يؤدي إلى تحقيق رواج اقتصادي بعد إيقاف السياسة الانكماشية وإيقاف موجات الركود والتباطؤ الاقتصادي بما له من تأثير ايجابي على المشروعات الإنتاجية وبما يؤثر بشدة في كافة المجالات الاقتصادية، كما ثبت أيضا بالتجربة العملية أن تخفيض سعر الفائدة على الودائع حتى بقدر ربع ونصف في المائة ينعكس بشكل ايجابي على الاستثمار وسيولة في بورصات الأوراق المالية، بما يدعم دورها في تمويل المشروعات الاستثمارية، وهذا أمر متفق عليه بين خبراء الاقتصاد بوجود علاقة عكسية بين أسعار الأسهم وأسعار الفائدة حتى على المستوى غير المباشرة حيث أن ارتفاع فائدة القروض يرفع تكلفة التمويل على الشركات وبالتالي تقليل أرباحها وبالتبعية ربحية أسهمها.

ويذكر الدكتور حازم الببلاوي أن الاقتصاد يمر في هذا الوقت بمرحلة في انخفاض أسعار الفائدة على مستوى العالم على نحو لم يعرف منذ أربعين عاما فالأوضاع الاقتصادية يسودها بشكل عام الركود وبالتالي عمدت معظم دول العالم إلى تخفيض أسعار الفائدة السائدة فيها، وهذا الحديث المستمد من الواقع العملي أثبت أن استعمال سعر الفائدة كأداة للسياسة الاقتصادية غير ذا جدوى، وإن الظروف الاقتصادية تتجه للتحسن كلما اتجه سعر الفائدة نحو الصفر، وبالتالي تقوم المصارف الإسلامية بدورها في إنعاش الاقتصاد باعتمادها على صيغ التمويل

الإسلامي والقائمة على تحقيق التوازن بين المخاطرة والعائد والمشاركة في الربح والخسارة بين صاحب المال والمستفيد منه حتى يكون استثمار المال استثمار حقيقي عيني لا ربا، لأنه ضد مبدأ "النقود تولد نقودا" باعتبار المال أمانة يجب أن توجه نحو الاستثمار لتحريك الطاقات الإنتاجية وتيسير المعاملات باعتبار أن العمل هو مصدر تكوين الأموال في الشريعة الإسلامية.

ورغم ذلك نجد التساؤل المثار لدى البعض (منهم أساتذة في الجامعة) أنه إذا كانت الفائدة حراما من الناحية الشرعية فما البديل الآخر إذا كان لدى الشخص أموالا يرغب في استثمارها أو مشروعا يرغب في استكمال تمويلية، وتظل الإجابة هي دعم ونشر مفهوم المصرف الإسلامي القائم على صيغ الاستثمار الإسلامي، ونعود مرة أخرى لرأي العالم الاقتصادي الشهير "كينز" عندما قال في كتابة "النظرية الاقتصادية": "إن ارتفاع سعر الفائدة يعوق الإنتاج لأنه يغرى صاحب المال بالادخار للحصول على فائدة مضمونة دون تعريض أمواله للمخاطرة في حالة الاستثمار في المشروعات الصناعية أو التجارية وزاد إن العالم سيكون في حالة استقرار اقتصادي إذا وصل سعر الفائدة إلى صفر".

ومشكلة أخرى مرتبطة بالتعثر عن السداد، فيرى البعض أن صيغ التمويل الإسلامية كالمرابحة والمضاربة مناسبة للتعامل مع المستثمرين في هذا العصر، ويشيرون إلى أن المستثمر القائم بالاقتراض إذا تعرض لتعثر مشروعه لأسباب خارجة عن إرادته فإنه يتعرض بذلك لظلم شديد، ويرد آخرون أن قروض المصارف يمكن أن تقترب من حلال إذا كان هناك دراسات جدوى اقتصادية جيدة ومساندة كاملة من المصرف في حالات الركود المفاجئ بالتنازل عن الفائدة أو جزء منها، ويبقى التساؤل: أليس من الأولى إتباع الصيغة الإسلامية في التمويل بدلا من هذه الاشتراطات والوقوع في شبهة الربا خصوصا وأن هناك آراء وفتاوى عديدة تحرم فائدة المصارف.

إضافة إلى أن اشتراط دراسات الجدوى للحصول على قروض من المصارف لم تكن مانعة من قيام البعض بتلفيق دراسات جدوى وتأسيس مشروعات على الورق (وهمية) للحصول على هذه القروض ليس بغرض الاستثمار بالطبع ولكن لإنتهاب هذه الأموال، وهل يمكن للبنك فعلا أن يساند أصحاب المشروعات إذا كان قد حصل فعلا على الفائدة لدرجة أن البعض قد أدان فوائد القروض باعتبارها المسئولة عن التعثر خصوصا في ظل الاقتصادية المتدهورة، وطبقا لتقرير المصرف المركزي المصري عام 2002 وصل حجم الديون

المتعثرة في المصارف إلى مقدار يتراوح بين 24 مليار جنيه و32 مليار جنيه أي نسبة 14.5% من إجمالي الودائع في المصارف والتي تصل 266 مليار جنيه باستبعاد الودائع الحكومية وإن كان خبراء الاقتصاد يؤكدون أن حجم الديون المتعثرة إضعاف هذا الرقم، ويذكر أحد الخبراء المصرفين أن مشكلة المتعثرين تهدد الوضع المالي لكثير من المصارف وتدفع بالمتعثرين أما إلى الهروب للخارج أو السجن أو الانتحار فالذي يؤدي إلى ارتفاع المديونية وارتفاع نسبة التعثر لأي عميل هي أسعار الفائدة بالإضافة إلى الفائدة المركبة التي لم تسدد وفي حالات كثيرة بلغت الفوائد أكثر من 50% من القرض الحالي، ويذكر أحد الخبراء الاقتصاديين: أنه بغض النظر عن سو النية أو حسنها في موضوع القروض فإن مبالغ المديونيات مرتفعة جدا ومأخوذة منذ فترة طويلة كما لم تستمر المشروعات والتي قامت عليها هذه المديونيات مما أدى إلى تراكم هذه الفوائد حتى زادت عن قيمة القرض بأربع أو خمس مرات، بما يشير إلى عدم إمكانية استرجاع هذه الأموال، حتى ولو كان المعثر راغبا في إرجاعها، وهذا بطبيعة الحال يختلف تماما من الصيغة الإسلامية القائمة على المشاركة في الغنم والغرم.

وبصفة عامة شهدت صناعة العمل المصرفي عدة صور في إطار هذه المنافسة والتي يمكن توضيحها كما يلي:

- ✓ تنافس في مجالات التمويل، نتج عنه صور للتعاون والتكامل فيما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية حيث برز ذلك في عمليات للتمويل المشترك، أو عمليات للتمويل المجمع.
- ✓ تنافس في مجال الاستثمار نتج عنه إنشاء صناديق استثمارية تلتزم بمعايير شرعية لجذب المدخرات الصغيرة أو الكبيرة، في المصارف التقليدية.
- ✓ تنافس في مجال الودائع نتج عنه إنشاء نوافذ أو فروع إسلامية في المصارف التقليدية.
- ✓ تنظيم العديد من المؤسسات المالية الإسلامية في عملية إعادة هيكلة واندماج لمواجهة العولمة في شكل مؤسسات كبيرة وفعالة.
- ✓ التعاون مع المصارف التقليدية في استثمار الفوائض المالية لدى المصارف الإسلامية، نظرا لخبرتها وعلاقتها المصرفية حول العالم.

- ✓ تحول العديد من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.
- ✓ تزايد الاهتمام بالتجربة وتطويرها.

2. العلاقة بالمصرف المركزي

من الصفات المميزة للأنظمة المصرفية المعاصرة، وجود سلطة إشرافية ورقابية تتمثل في المصارف المركزية في كل دولة، يناط بها الترخيص للوحدات المصرفية العاملة ورقابتها والإشراف عليها للتأكد من قيامها بتنفيذ شروط ومواصفات النظام الرقابي عليها.

والمصارف الإسلامية شأنها شأن المصارف الأخرى، تخضع للرقابة والإشراف المركزي على أعمالها، ولكن من خلال الممارسات المعاصرة اتضح في كثير من الدول الإسلامية وغيرها، أن هذه المصارف المركزية لم تتهيأ بعد لوضع الأطر الرقابية والإشرافية الملائمة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، ولذلك وجدنا بعضها يصدر نظاما خاصا للترخيص للمصارف تؤسس بموجبه وتراقب بناءا على تعليمات خاصة. ويبدو أن هذه الأوضاع في سبيلها للتغيير، فقد ازدادت معرفة بعض المصارف المركزية بطبيعة العمل في المصارف الإسلامية، وتهيأت له بعض الكوادر المؤهلة لتنفيذ الإشراف والمراقبة، وهناك محاولات جادة في بعض الدول الإسلامية.

ومن خلال هذا المنطلق تواجه مجموعة المصارف الإسلامية تحديا حقيقيا في كيفية تأسيس هذه العلاقة الخاصة بالإشراف والرقابة عليها من قبل المصارف المركزية لكي تكون رافدا هاما لنجاحها وليس معيقا لأعمالها. ويمكن وضع بعض المسائل الفنية في هذه العلاقة بين المصارف المركزية والمصارف الإسلامية، والتي تحتاج إلى عناية خاصة من قبل الجهات الرقابية توفيرا للثقة في أعمال المصارف الإسلامية وعناية بحقوقها:

1- سياسة الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية وضرورة التعريف بين طبيعة هذه الحسابات القانونية والشرعية في المصارف الإسلامية وفي المصارف التقليدية.
2- سياسة الإبداع لدى المصرفي المركزي والدعم قصير الأجل لطلبات المصارف الإسلامية من السيولة وتنفيذ كل ذلك من عنصر الفائدة المصرفية.
3- سياسة العرض والإفصاح للحسابات الختامية ومراعاة المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية.
4- متطلبات هيكلة الأصول حتى تتلاءم مع الشروط الشرعية.

5- هيكلة علاقة المصارف الإسلامية مع أصحاب الحسابات الاستثمارية والممولين لتوفير الثقة الفنية والشرعية ودعم الصدق والشفافية.

الخلاصة

من المأمول أن يكون مستقبل الصيرفة الإسلامية واعدا ويتضح ذلك جليا من إنجازات الماضي لهذه المصارف وتنبؤات وكالات التصنيف الدولية مثل وكالة **موديز إنفستورز سيريفيسز** للتصنيف الائتماني، حيث أكدت هذه الوكالة بأن المصارف الإسلامية يؤهلها لمواجهة التحديات في القطاع المصرفي، إلا أن زيادة انتشار المصارف الإسلامية لتحل محل المصارف التقليدية خاصة في العالم الإسلامي يحتاج لجهد أكبر وإلى إستراتيجية محكمة للعمل في الظروف المحلية والعالمية المحيطة بالعالم الإسلامي.

ولقد حققت المصارف الإسلامية نجاحات عديدة بالرغم من جميع العقبات والتحديات إلى أن أصبحت واقعا قويا تشكل جزءا مهما في النظام المالي والمصرف الإسلامي، الأمر الذي يحتم عليها الإسراع ببناء إستراتيجية جديدة تتناسب مع تحديات المرحلة المقبلة.

وتجربة المصارف الإسلامية حديثة مقارنة بالمصارف ووسائل التمويل المختلفة، مما يحتم ضرورة إستحداث وتطوير أدوات مالية إسلامية جديدة تمتاز بالسرعة في التداول لتوفير السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية، وإيجاد سوق مالية دولية.

ويعد هذا أمرا ضروريا لدعم المصارف الإسلامية وتقديم كل أنواع الخدمات المصرفية المطلوبة.

والمصرف الإسلامي لا يعني فقط إلغاء سعر الفائدة من التعامل المصرفي، لكنه يمثل مؤسسة مالية مصرفية ذات أبعاد اقتصادية وتنموية واجتماعية.

ومن الاستعراض السابق اتضح أن تجربة المصارف الإسلامية رغم النجاح الذي حققته، ما زالت بحاجة إلى المزيد من التفهم لخصوصية منهجها وإدراك للطبيعة التنموية لهذا المنهج، وفتح آفاق أرحب لتطبيقها لكي تكون أقدر على القيام بدورها الطبيعي في عمليات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية على الوجه المأمول من خلال إستقطابها لموارد وطاقات جديدة.

نتائج الدراسة

- إن البنوك الإسلامية من الناحية النظرية تمتاز بأساس جيد المتمثل في هيكلها التنظيمي المتناسق.

- التوزيع الجغرافي لنشاطات البنوك الإسلامية يتركز غالبا في الدول غير الإسلامية التي حتى وان حققت هذه النشاطات أرباحا وعوائد فإنها لا تعود على المسلمين خاصة
- إن مختلف العقود التي تحكم علاقة البنوك الإسلامية بالغير لا تخلو جميعها من شبهة الربا أو عنصر الفائدة وهو عنصر تأزمي.
- إن أكثر أنواع العقود التي تمارسها كثير من البنوك الإسلامية وليس كلها مثيرة للجدل منها عقد المرابحة وهو أكثر عقد قربا وشبهة بعقد الفائدة الربوية, إذ يتضمن تحديد هامش الربح بصورة مسبقة وبمعزل عن العائد الحقيقي للمستثمر، وهو يحمل البنك درجة المخاطرة.
- عدم التنسيق بين السياسة الادخارية والسياسة الاستثمارية في ظل تحكيم الشريعة الإسلامية.
- كشف لنا البحث مدى أهمية الناحية الاقتصادية في المستقبل ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، حتى تخرج مما هي فيه من جمود وإستراتيجيات محدودة الهدف.
- البنوك الإسلامية لم تبلغ التحقيق الكامل لأي واحد من أهدافها وذلك بسبب التحديات التي تواجهها. بل اكتفت بالقيام ببعض العمليات البنكية والتعاملات التمويلية التجارية، ولكنها تسعى جاهدة إلى مواجهة العقبات من خلال آفاقها المستقبلية.

التوصيات

- توعية الرأي العام وإعلامه بحقيقة ما تضمنه قوله تبارك وتعالى: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (278) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ (279) »، وقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (130)». فنصوص القرآن كفيلة بإبراز مغزى وجوهر ورسالة البنوك الإسلامية.
- ضرورة حث البنوك المركزية على تبني الطبيعة الخاصة للمصرفية الإسلامية ووضع المعايير الرقابية الملائمة لها.

- تطوير أساليب الرقابة المالية والإفصاح لمواكبة التطورات الرقابية المصرفية على المستوى العالمي وبما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ففي حالة عدم إستيفاء هذه البنوك للمعايير المالية في مجال الرقابة والإشراف فلن تحظ بالقبول في الأسواق العالمية وستنخفض قدرتها التنافسية.
- العمل على إيجاد آلية لتوحيد الفتاوى الشرعية الخاصة بالمعاملات المصرفية الإسلامية ووضع منهاج لذلك يمكن الرجوع إليه.
- السعي الحثيث لإيجاد الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية لتقديم الدعم فيما تحتاج إليه هذه المؤسسات من بيان الأحكام الشرعية التي تعزز مسيرتها وتجعلها فوق الشبهات وفق المستجدات.
- إنشاء جامعة متخصصة في الميدان المالي والمصرفي الإسلامي لتخريج الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية.
- حث الدول والحكومات على إصدار القوانين اللازمة وتعديل القوانين السارية لحماية وتفعيل العمل المصرفي الإسلامي وتوفير المناخ القانوني الملائم كي تنطلق تلك المؤسسات المالية والمصرفية في عملها.
- دعوة الجهات المعنية ذات الاختصاص على إدخال مادتي الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية في مناهج التعليم العالي.
- إن طبيعة المعاملات الدولية المحلية تستلزم إجراء التحويلات المختلفة ما بين البنوك لخدمة عملائها، ولتسيير أنشطتهم المختلفة وإحداث التفاعل بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع بالشكل الذي يحقق الأهداف الموضوعية، ويتعين أن يكون هناك غرفة مقاصة إسلامية بين البنوك تتم من خلالها عمليات تنموية.

الهوامش:

1 سويلم سالم، **صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي**، ندوة الصناعة المصرفية، الإسكندرية، 15–18 أكتوبر 2000.
2 سفر أحمد، **العمل المصرفي الإسلامي**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 241.
3 شاكر فؤاد، **دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد في البلدان العربية**، المؤتمر المصرفي الأول للصيرفة الإسلامية، إتحاد المصارف العربية.
4 سفر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 253.
5 العنتري سلوى، **الجهاز المصرفي المصري في ظل الإتفاقية متعددة الأطراف لتحرير الخدمات المالية الفرص والتهديدات**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية بالتعاون مع منتدى مصر الدولي الافتتاحي ومؤسسة كونراد أدوينار، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004/10/03.
6 العنتري سلوى، مرجع سبق ذكره، ص 24.
7 العنتري سلوى، مرجع سبق ذكره، ص 25.
8 شاكر فؤاد، **معايير بازل II وخصوصيات العمل المصرفي الإسلامية**، إتحاد المصارف العربية، يناير 2004، ص 09.
9 جوزاف طربية، **الصيرفة الإسلامية تجذب الاستثمار وتدعم التطوير الاقتصادي**، مؤتمر لبنان "الصيرفة الإسلامية والأطر الرقابية والقانونية، ص 2.
10 الهواري سيد، **مستقبل المصارف الإسلامية في ظل التحديات العالمية قبل وبعد 11 سبتمبر 2001**، إتحاد المصارف العربي، المصارف العربية والعودة إلى المستقبل، 2002، ص 274.
11 أبو موسى عبد الحميد، **واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات الانفتاح المالي الدولي المعاصر**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، أكتوبر 2004، ص 43.

قائمة المراجع المعتمدة

1. سويلم سالم، **صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي**، ندوة الصناعة المصرفية، الإسكندرية، 15–18 أكتوبر 2000.
2. سفر أحمد، **العمل المصرفي الإسلامي**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2004.
3. شاكر فؤاد، **دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد في البلدان العربية**، المؤتمر المصرفي الأول للصيرفة الإسلامية، إتحاد المصارف العربية.
4. العنتري سلوى، **الجهاز المصرفي المصري في ظل الإتفاقية متعددة الأطراف لتحرير الخدمات المالية الفرص والتهديدات**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية بالتعاون مع منتدى مصر الدولي الافتتاحي ومؤسسة كونراد أدوينار، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004/10/03.
5. شاكر فؤاد، **معايير بازل II وخصوصيات العمل المصرفي الإسلامية**، إتحاد المصارف العربية، يناير 2004.

6. جوزاف طربية، **الصيرفة الإسلامية تجذب الاستثمار وتدعم التطوير الاقتصادي**، مؤتمر لبنان "الصيرفة الإسلامية والأطر الرقابية والقانونية،.

7. الهواري سيد، **مستقبل المصارف الإسلامية في ظل التحديات العالمية قبل وبعد 11 سبتمبر 2001**، إتحاد المصارف العربي، المصارف العربية والعودة إلى المستقبل، 2002.

8. أبو موسى عبد الحميد، **واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات الانفتاح المالي الدولي المعاصر**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، أكتوبر 2004،.